مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
ISSN: 2830-988X
المجلد:01-العدد:02/ ديسمبر-2023
ص ص01-20

OEB Univ. Publish. Co.

التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول رابطة الأسيان آلية لدعم التنويع الاقتصادي وتعظيم المكاسب التنموية

"Regional Economic Integration in ASEAN Countries: Mechanism for Economic Diversification and Maximizing Development Gains"

عبد الحفيظ بوضياف [1]، شوق فوزي [2]،شوقي جباري [3]

[1]جامعة حمة لخضر الوادي (الجزائر)، abdelhafid-boudiaf@univ-eloued.dz

[2]جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، fouzi.choug@gmail.com

[3]جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، chaoukidj2000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/09/29 تاريخ قبول النشر:2023/11/03تاريخ النشر:2023/12/31

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثيةالتكامل الاقتصادي الإقليمي لدول الأسيان ومختلفالآليات التي رصدتها الرابطةفي سبيل تحقيق التنويع، وبالتالي تعظيم المكاسب التنموية ، وذلك من خلال تحليل مختلف الاحصائيات والتقارير الرسمية الصادرة من طرف الأمانة العامة لرابطة الأسيان.

توصلت الدراسة إلى أن دولالرابطة حققت نتائج تنموية جيدة، بتنفيذآليات التنويع المتمثلة في استهداف القطاعات الواعدة، وتقديم تحفيزات تؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية، فضلا على تحريرالتجارة الخارجية، بالمقابل فإن بعض الدول الأخرى لم تحسن تنفيذ آليات التنويع مما أدى إلى إضعاف المكاسب التنموية.

الكلمات مفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي، رابطة الأسيان،التنويع الاقتصادي،المكاسب التنموية،النمو الاقتصادي

تصنيفJEL: O15 , F15

Abstract:

This research paper deals with the regional economic integration of ASEAN countries and the various mechanisms that the Association has monitored in order to achieve diversification, through analyzing various statistics and official reports issued by the General Secretariat of the Association of ASEAN.

The study reached many results, as the ASEAN countries committed to implementing diversification mechanisms represented by targeting promising sectors, as well as liberalizing foreign trade, were able to achieve good development results. in contrast, some other countries have not improved the implementation of diversification mechanisms, which has weakened development gains.

Keywords: Regional economic integration, ASEAN, economic diversification, development gains, economic growth.

Jel Classification Codes:O15, F15

***المؤلف المرسل:** عبد الحفيظ بوضياف

1.مقدمة:

يعد التنويع الاقتصادي كأحد الأهداف التي ترسمها جل الدول من أجل مجابهة الأزمات والتحديات التي يفرضها عصر العولمة، وذلك نظرا لما يوفره التنويع من تحقيق للتوازن في الهيكل الاقتصادي للدول والإقليم إذ أصبح التوجه نحو قطاعات اقتصادية معينة وزيادة المرونة والاستدامة الاقتصادية ضمان لتحقيق التنمية، كما أن السمة البارزة التي باتت تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى تبرز في تجمع الدول في شكل تكتلات اقتصادية. تمكنها من وضع استراتيجية قوية تسرع التنويع الاقتصادي لان التكامل يعبر عن نهج تعاوني يجمع بين الدول والمناطق المختلفة لتعزيز التفاعلات الاقتصادية وتحسين التدفقات التجارية والاستثمارية بينها وتوفير فرص جديدة وزيادة تنافسية الأسواق.

ورابطة دول جنوب شرق آسيا تشكل نموذج مثير للدراسة إذ تعتبر واحدة من المناطق الاقتصادية الأكثر تنوعا وديناميكية في العالم تأسست هذه الأخيرة سنة 1967 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي وتضم مجموعة متنوعة من الدول تمتاز بتفاوتات كبيرة في الاقتصادات واختلاف في الثقافات. تواجه هذه الدول مجموعة متنوعة من التحديات الاقتصادية، ومن بينها الحاجة إلى تحقيق تنويع اقتصادي وعدم الاعتماد على مصدر واحد لدخل من أجل تجنب وتحاشي أخطار والتقلبات التي تصيب الاقتصاديات أحادية المورد.

تأسيسا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما دور التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول رابطة الآسيان في دعم التنويع الاقتصادي من خلال مختلف الاتفاقيات والجهود المبذولة؟ وما المكاسب التنموية المحققة؟

وعلى العموم تندرج هذه الدراسة ضمن إطار محلي وإقليمي واسع يتعامل مع مفاهيم متشعبة تتعلق بالتكامل الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، وذلك في سياق رابطة الأسيان يتطلع هذا البحث إلى استكشاف وتحليل كيف يمكن للتكامل الاقتصادي الإقليمي لهذه الدول أن يسهم في دعم التنويع الاقتصادي وتحقيق مكاسب تنموية ملموسة.

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة السليمة لموضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي بغية تحليل البيانات والإحصائيات لفهم الآليات المنتهجة من طرف رابطة الأسيان في تمكين الدول من تحقيق التنويع الاقتصادي والمكاسب التنموية.وبغية الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين؛ حيث يعرض الأول آليات التنويع الاقتصادي المنتهجة من طرف رابطة الأسيان؛ أما الثاني فيعنى بالمكاسب التنموية المحققة.

2.آليات التنويع الاقتصادي المنتهجة من طرف رابطة الأسيان:

إجمالا يمكن تقسيم الآليات المنتهجة من طرف رابطة الأسيان إلى المحاور التالية:

1.2. توجيه الاهتمام نحو القطاعات الاقتصادية الواعدة:

1.1.2. تطوير الصناعات الناشئة والصغيرة : يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والناشئة حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والتصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى، كما أن الاقتصاد التنافسي ذا القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفاءة من الموردين، والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة، وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي القطاعات الاقتصادية:

وفي هذا الإطار عمدت دول رابطة الأسيان على تنفيذ مجموعة من الخطط لتطوير صناعتها الصغرى والكبرى (صاري بوضياف مختار، 2019، صفحة 398)

-خطة المشروعات الصناعات الكبرى:ATP في سنة 1977 تم اعتماد خطة صناعية موحدة تقوم على استراتيجية دعم المشاريع الكبرى حيث تنص على إطلاق برنامج ضخم محوري في كل دولة من دول التكتل تمول المشروع في حدود 60 بالمئة من قبل البلد المضيف 10 بالمئة لكل دولة من دول التكتل (عبد الحميد،2003، صفحة 85)

-خطة الأسيان لتكامل الصناعي :AICجاء ت بناء على اقتراح غرفة الصناعة والتجارة لرابطة الأسيان سنة 1995 تركز على المشروعات ذات الحجم الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في السوق الإقليمية وتعمل على مساعدة على توطين فروع صناعية جديدة في موقع أو اثنين داخل التكتل وتوزيع الأنشطة التكاملية لهذه الصناعات ما بين الدول الأعضاء لتمكين هذه الأخيرة من اكتساب الخبرة في مجالات جديدة دون الاكتفاء بالتي تملك فيها مزايا نسبية سابقة (رميدي، خالفي،2009، صفحة 81)

-خطة المشروعات الصناعية المشتركة :AISV هي برنامج مماثل للخطط السابقة غير أنه موجه للقطاع الخاص من خلاله يقوم الخواص بمشروعات مشتركة تعمل على المستوى الإقليمي بالتنسيق مع غرفة الصناعة والتجارة لدراسة الفرص الاستثمارية ومتابعة المشاريع على أساس اقتسام منافع متبادلة للدول التكتل بغرض توسيع عمليات وزيادة الإنتاج الصناعي.(رميدي، خالفي، 2009، صفحة 85)

وكحوصلة لهذه البرامج والخطط فإن الاحصائيات تبين أن تركيز رابطة الأسيان على الصناعات الصغيرة والناشئة كان له تأثير كبير على اقتصاداتها. وفقا لتقرير صادر عن الاتحاد

الدولي للمحاسبين، تمثل الشركات الناشئة والصغيرة ما بين 89% و99% من إجمالي المؤسسات وما بين 52% و97% من إجمالي العمالة في الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسياوتساهم هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 30% و53%، مع مساهمة في حجم الصادرات بين 10% و30%. وهذا يدل على أن الشركات الناشئة والصغيرة هي العمود الفقري لاقتصاد رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتنامي.

2.1.2. تطوير قطاع السياحة: وهو القطاع الاقتصادي الذي يتضمن جميع الأنشطة والخدمات المتعلقة بالسفر والرحلات، بما في ذلك الإقامة، والنقل، والترفيه، والتسوق تعتبر مصدرا مهما للإيرادات في دول الأسيان، أن الاستثمار في قطاع السياحة يمكن أن يسهم في تنويع مصادر الدخل من خلال جذب السياح وزيادة الإيرادات السياحية وهو ما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث تعد أحد المجالات الرئيسية لتعاون الآسيان منذ تأسيسه وفي عام 1977 أين أتفق زعماء رابطة على إنشاء لجنة للتجارة والسياحة، باعتبارها واحدة من اللجان الخمس الدائمة الخاضعة لسلطة وزراء اقتصاد وفي عام 1981، أين تم تأسيس منتدى السياحة. ويعد هذا المنتدى بمثابة وسيلة لحكومات للتعامل مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة لتعزيزها كوجهة سياحية.

وإدراكا للأهمية الحيوية لقطاع السياحة في المساهمة في التنمية الاقتصادية للمنطقة، شجع قادة رابطة في عام 1987 من خلال إعلان مانيلا، على المزيد من السفر داخل الأسيان وتطوير صناعة سياحية بينية قادرة على الاستمرار والتنافس. وفي جانفي 1998، وقع مرة أخرى وزراء السياحة في رابطة اتفاق وزاري بشأن التعاون في مجال السياحة، خلال اجتماعهم في مدينة سيبو بالفلبين. وتنص الوثيقة، على تطوير وتعزيز المنطقة كوجهة سياحية واحدة بمعايير ومرافق ومناطق جذب عالية المستوى وفي 4 نوفمبر 2002، تم التوقيع على اتفاقية السياحة في القمة الثامنة لرابطة أمم آسيا في بنوم بنه، بكمبودياوتؤكد هذه الاتفاقية كذلك التزام دول رابطة بإشراك القطاع الخاص كسياسة لتحسين كفاءة قطاع السياحة وقدرته التنافسية. نفذت دول الآسيان عدة مبادرات لتطوير قطاع السياحة. وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

-الخطة الإستراتيجية للسياحة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا 2016-2025: تهدف هذه الخطة إلى تحسين جودة السياحة والوجهات في المنطقة، مع التركيز على النمو المستدام والشامل.

- الشراكات مع المنظمات الدولية: تتعاون دول الأسيان مع المنظمات الدولية مثل منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UNWTO) لتعزيز رؤيتها المشتركة للسياحة من أجل التنمية وتعزيز الممارسات المستدامة في قطاع السياحة.

- خطة السياحة المستدامة: أدركت رابطة الأسيان الحاجة إلى التحول نحو أشكال أكثر استدامة للسياحة، مع الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية للسياحة سيئة التخطيط والإدارة على المجتمعات المضيفة والبيئة. تم دمج هذا التركيز على الاستدامة في الخطط الإستراتيجية للسياحة خلال فترات 2011-2015 و2016-2025.

- إطار تنمية السياحة المستدامة بعد كوفيد- 19: تم إطلاق هذه الفكرة في عام 2023، وهدفها تحديد خطط استباقية حمائية للقطاع في حالة ضهور أزمات بيئية وصحية في المستقبل. وعموما فإن الاتفاقيات السابقة قد عملت على وضع أسس تطوير قطاع السياحة بجودة عالية وذلك من خلال إنشاء وتحسين المرافق السياحية بما يجعلها تستجيب للمعايير الدولية وتستقطب طبقة خاصة من السماح الأغنياء فضلا على تنشيط السياحة العلاجية وضمان سلامة وأمن المسافرين، والقيام بنشاط التسويق والترويج المشترك. وتنمية الموارد البشرية في مجال السياحة والسفر.

وكنتيجة للجهود المبذولة من طرف دول رابطة الأسيان فقد زاد عدد الإجمالي للزوار السواحل من حوالي 89 مليون زائر في عام 2012 إلى حوالي 143 مليون زائر في عام 2019، ثم انخفض بشدة إلى 26 مليون زائر في عام 2020 بفعل تأثير الجائحة وارتفع قليلا في عام 2021 إلى حوالي 2.9 مليون زائر أما بالنسبة للزوار القادمين من داخل رابطة الآسيان، شهدنا زيادة واضحة من حوالي 39.8 مليون زائر في عام 2012 إلى حوالي 51.7 مليون زائر في عام 2019. ولكن في السنتين التي تلتهما، أثرت الجائحة بشكل كبير على هذا العدد، حيث انخفض إلى 9.2 مليون زائر في عام 2020 و0.9 مليون زائر في عام 2021 وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قبل جائحة كوفيد-19، كان السفر والسياحة يولدان ما يقرب من 12% من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات جنوب شرق آسيا ويوفران حوالي 11% من فرص العمل.

3.1.2. دعم وتطوير القطاع الزراعي: الهدف من هذه العملية هو تعزيز دور القطاع الفلاحي في تلبية احتياجات الغذاءمن خلال تبني تقنيات وممارسات جديدة وفعالة، ممثلة في توسيع المساحات المزروعة، وتقديم دعم للمزارعين من خلال التدريب على التقنيات المتطورة وتوفير السوق لمنتجاتهم مما يسمح، بتوفير فرص كثيرة للعمل فيالقطاع، لذا عملت دول الأسيان على تبني العديد من المبادرات لتطوير القطاع الزراعي لعل أبرزها:

-مبادرة تكامل رابطة الأسيان وتضييق الفجوة التنموية(IAI& NDG):سنة 1998، والتي تشمل الغذاء والزراعة كأحد مجالاتها الإستراتيجية الخمسة. وتهدف المبادرة إلى تضييق فجوة التنمية بين الدول الأعضاء في الآسيان من خلال تعزيز التعاون والتكامل في مختلف القطاعات، بما في ذلك الزراعة

-وضع خارطة طريق للتعاونيات الزراعية: تهدف إلى تعزيز التعاون بين التعاونيات الزراعية في دول الآسيان وتحسين قدرتها التنافسية سنة 2000.

-إطلاق مبادرة الآسيان-الصين للتنمية الزراعية والتعاون في مجال الأمن الغذائي: والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الآسيان والصين في مجالات الزراعة والأمن الغذائي2003

- إستراتيجية التعاون بين دولالأسيان في مجال الأغذية والزراعة والغابات 2016-2025:والتي تحدد رؤية وأهداف لقطاع الأغذية والزراعة والغابات في المنطقةوتتضمن الخطة ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع،وتشجيع التجارة والاستثمار في الأغذية والزراعة والغابات، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية ودخل أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين، فضلا على دعم الإدارة المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتعزيز قدرة النظم الغذائية والزراعة والغابات على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث والصدمات الأخرى.

وتجدر الإشارة، أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ حوالي 60 مليون هكتار. تحتوي غابات المنطقة وممراتها المائية أيضا على بعض من أغنى الموائل على وجه الأرض. وتشمل هذه الموارد الطبيعية القيمة منطقة ميكونغ الكبرى التي تغطي مساحات شاسعة من الغابات الاستوائية والأنهار في كمبوديا وجمهورية لاو، وميانمار، وتايلاند، وفيتنام. بالإضافة إلى ذلك، تضم بورنيو 24 مليون هكتار من الغابات الاستوائية المطرة الممتدة على طول حدود إندونيسيا وماليزيا وبروناي.أما فيما يتعلق مبيعات الأغذية الزراعية فهي تمثل 17% من إجمالي صادرات فيتنام وإندونيسيا و14% لتايلاند. وتبلغ قيمة الصادرات الغذائية لهذه الأخيرة حوالي 30 مليار دولار سنويا منها حوالي 6 مليارات دولار لدول رابطة وحدها وهي رابع أكبر منتج للسكر في العالم بعد البرازيل والهند والصين، حيث تبلغ صادراتها 6.5 مليون طن سنويا، بقيمة تزيد على 3.6 مليار دولار كما يتم إنتاج حوالي 17% من إنتاج تربية الأحياء المائية في العالم في الأسيان وتعد إندونيسيا أكبر منتج بـ 3.9 مليون طن سنويا تليها فيتنام والفلبين وتايلاند بإنتاج يبلغ حوالي 2.5 و2.4 و1.4 مليون طن سنويا على التوالي. كما تنتج إندونيسيا وتايلاند وماليزيا نحو 3.3 مليون طن سنويامن المطاط، وهو ما يمثل حوالي 70% من الإنتاج العالمي. كما تعد إندونيسيا وماليزيا من المنتجين الرئيسيين لزيت النخيل، بما يقرب من 90% من الإنتاج العالمي حيث تصدر

إندونيسيا منها حوالي 18 مليون طن سنويا تعتبر الفلبين واحدة من أكبر منتجي جوز الهند والأناناس في العالم، ويشكل نمو الصادرات أيضا جزءا من استراتيجية البلدان الأقل نموا في الإقليم فكمبوديا تعتبر مصدر رئيسي للأرز بقدرة إنتاج ثلاثة ملايين طن من الأرز وبقيمة إجمالية للصادرات تقدر بنحو 2.1 مليار دولار.

4.1.2. تعزيز القطاعات التكنولوجية الاتصال: وفي هذا المضمار نظرا لخصوصيته عملت رابطة الأسيان على تطوير تكنولوجيا الاتصال في المنطقة من خلال عدة إجراءات. لعل أبرزها تحديد التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا الجديدة كأحد الأولويات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في المنطقة. فضلا على حماية البيانات الشخصية لتكنولوجيا الاتصالات، بما في ذلك نطاق شبكات الاتصالات اللاسلكية. وتعزيز جودة التعليمفي مجال تكنولوجيا الاتصالات من خلال تقديم التخصصات التعليمي التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وتوفر الدعم التقني للشركات الناشئة والمبتكرة. ومن دلائل تطور القطاع التي يمكن الاستشهاد بها هو ارتفاع نسبة امتلاك سكان الأسيان لتغطية الهاتف النقال والإنترانت، حيث كانت كل من دولة ميانمار والفلبين وتايلند وكمبوديا إندونيسيا وجمهورية لاو ولفيتنام لا تتجاوز نسبة التغطية عندهم 25% في سنة 2010 في أحسن الحالات أم الدول الأكثر تقدما في هذا المجال مثل سنغافورة وماليزيا فقد تجاوزت 50 % وتطورت خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2021. من نسبة 71و56% إلى نسبة 96.9 و96.8 % على الترتيب وهما الدولتان التين يمتلكان بنية تحتية قوية للاتصالات، وهذا ما ساعد في جعلهما من أكثر دول العالم تطورا وازدهارا على عكس باقي الدول التكتل التي كان تطورها بطئ؛ اذ لم تتجاوز أغلبها المعدل 50 % في سنة 2015 فحين كان تزيد التغطية بعد ذلك سريعا لتلتحق أغلب الدول بركب 90 % مع حلول سنة 2021 وفي أقل الأحوال 75 % بالنسبة الدول الفلبين الفيتنام وأند ونسيا باستثناء جمهورية الاو التي توقفت عند نسبة 50 % والجدير بالتنويه هو الصعود الكبير لمعدلات التغطية الخاصة بالدول المنطقة ذات الاقتصاديات الضعيفة مقارنة بالدول ذات الاقتصاديات القوية وذلك كنتيجة للاستثمارات الضخمة التي تم تنفيذها في هذا القطاع.

2.2. تعزيز التبادل التجاري على الصعيدين الدولي والإقليمي: ويقصد بها توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب، بل أيضا بمنتوجات وتحويلها وتصنيعها، كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، وفي سبيل تطوير التجارة الخارجية العالمية والبينية لدول الأسيان لم تدخر أمانة الرابطة جهدا في تعزيز

الاتفاقيات التجارية الإقليمية الرامية الى فتح أسواقا جديدة، مما أدى إلى دفع وتطوير مؤشرات التنويع الاقتصادي والتنمية. وقد تم توقيع الاتفاقيات على مر السنين، وساهمت كل منها في رفع صادراتها بطريقتها

-اتفاقية التجارة الحرة لر ابطة دول جنوب شرق آسيا :(AFTA)تم توقيع هذه الاتفاقية في عام 1992 وألغت معظم التعريفات الجمركية على السلع المتداولة داخل المنطقة، والسماح لها بالتخصص في منتجات وخدمات معينة.مما أدى إلى زيادة التجارة بين دول الرابطة حيث قفز حجم التجارة الخارجية من 3340مليار دولار سنة 2021بعدما كان 2400مليار سنة2012

-منطقة التجارة الحرة بين آسيان والصين:(ACFTA) تم التوقيع على هذه الاتفاقية في عام 2002 وتنص على تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء التعريفة الجمركية وقد أدت الاتفاقية إلى زيادة التجارة بين دول آسيان والصين، حيث بلغت قيمة المبادلات بينهم حوالي 670مليار دولار

-منطقة التجارة الحرة بين الآسيان وأستراليا ونيوزيلندا(AANZFTA) تم توقيع هذه الاتفاقية في عام 2009 وتغطي التجارة في السلع والخدمات والاستثمار بين دول الآسيان وأستراليا ونيوزيلندا. فقد ألغت معظم التعريفات الجمركية على السلع المتداولة داخل المنطقة، مما أدى إلى زيادة التجارة بين دول الآسيان وسمح لها بتنويع صادراتها.

-منطقة التجارة بين آسيان والهند:(AIFTA2009) نصتهذه الاتفاقية على تحرير الرسوم الجمركية لأكثر من 90 في المئة من المنتجات، مما خلق فرصا لأكثر من 1.9 مليار شخص في آسيان والهند بإجمالي ناتج محلي إجمالي يبلغ 4.8 تريليون دولار أمريكي. وقد فتحت الاتفاقية أسواقا جديدة لدول الأسيان وبلغت نسبة المبادلات بينهما حوالي24% سنة 2021.

-الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ:(CPTPP) تم توقيع هذه الاتفاقية في عام 2018 وفتحت أسواقا جديدة لدول الآسيان، مما سمح لها بتنويع صادراتها وتقليل اعتمادها على أي سوق واحدة. تغطي الاتفاقية التجارة في السلع والخدمات والاستثمار بين دول آسيان واليابان وأستراليا ونيوزيلندا،وكندا،والمكسيك، وتشيلي.

-الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة :(RCEP)تم توقيع هذه الاتفاقية في عام 2020 وهي أكبر اتفاقية تجارة حرة في العالم. ويغطي التجارة في السلع والخدمات والاستثمار بين دول الآسيان وأستراليا والصين واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية. ومن المتوقع أن تجعل الاتفاقية اقتصادات شمال وجنوب شرق آسيا أكثر كفاءة، وربط نقاط قوتها في التكنولوجيا والتصنيع والخدمات.

إن ارتفاع القيم الإجمالية لحجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات لجميع الدول الأسيان من سنة إلى آخر، ولكن بنسب مختلفة لكل دولة وعموما يمكن تقسيم نتائج هذه الاتفاقيات والجهود التنموية المبذولة لكل دول الأسيان على حدي والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1): إجمالي التجارة في السلع لر ابطة دول جنوب شرق آسيا للفترة 2012-2021

Country	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Total Trade in Goods										
Brunei Darussalam	16,854.7	15,057.4	14,180.7	9,592.2	8,694.4	8,676.3	10,728.8	12,141.8	11,950.9	18,886.1
Cambodia	12,797.2	14,877.5	16,408.1	20,355.0	22,443.9	25,562.7	30,190.3	34,580.2	36,380.1	42,440.2
Indonesia	381,721.3	369,180.5	354,158.8	292,977.1	280,839.0	325,813.7	368,724.0	338,958.7	304,760.6	427,799.5
Lao PDR	4,194.7	6,540.1	7,024.6	6,763.5	9,015.3	10,069.4	11,248.4	11,606.8	10,100.5	13,584.8
Malaysia	423,942.4	434,019.5	442,777.8	375,168.8	358,089.2	412,471.5	466,642.8	443,013.8	425,340.7	537,501.6
Myanmar	17,173.2	23,275.5	27,256.7	28,275.9	27,542.4	33,131.4	36,058.7	36,575.0	34,918.4	28,483.9
Philippines	117,381.6	119,108.9	130,806.1	128,834.5	142,248.0	170,614.8	188,301.3	188,301.3	160,375.8	201,936.8
Singapore	801,432.0	807,988.7	793,292.7	666,003.8	629,992.6	700,945.8	782,656.9	749,953.0	704,420.8	862,846.2
Thailand	477,301.9	478,247.4	455,525.9	417,147.4	409,994.2	459,457.7	432,977.9	483,249.1	438,852.6	540,318.2
Viet Nam	227,793.3	264,774.0	293,777.1	327,743.7	351,038.5	424,557.0	480,567.6	518,052.4	542,751.0	666,544.9
TOTAL	2,480,592.1	2,533,069.2	2,535,208.4	2,272,861.8	2,239,897.4	2,571,300.3	2,808,105.7	2,816,432.0	2,669,851.3	3,340,122.1

Source: ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p55

من خلال الجدول أعلاه تم تقسيم دول رابطة الأسيان إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى وتضم كل من كمبوديا فيتنام ذات نمو تجاري قوي، حيث نجد أن حجم تجارتها الخارجية لكل دولة علي حدى في تزايد مستمر من سنة إلى آخرة بمقدار أربعة أضعاف لكل من كمبوديا وثلاثة اضعاف بالنسبةللفيتنام كم أن حجم تجارتهما مجتمعة تجاوزا 700مليار دولار بحلول سنة 2021

-المجموعة الثانية تضم الدول المؤسسة لرابطة وهي إندونيسيا ماليزيا الفلبين سنغافورة و تايلند نجد حجم نمو صادراتها وارداتها معتدل من سنة الي اخرة وهو في حدود 10% الى 20 % حيث نجد تنامي حجم التجارة الخارجية لسنغافورة من 801مليار دولار سنة 2012الى 882 مليار دولار سنة 2021وماليزيا من423 سنة 2012 الى 537مليار دولار سنة 2021 الأسيان وهي الدول لأكثر تطورا حيث نجدها في القمة من حيث قيمة الصادرات والواردات بما يمثل 82%من مجموع حجم التجارة الخارجية لدول رابطة ككل حيث نلاحظ انها حافظت على مستوي تطورها خلال العشر سنوات الأخيرة حيث أن سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا تلعب دورا محوريا في التجارة الدولية والعالمية مع بروز لفيتنام و تايلند اللذان يشهدا نموا سريعا في حجم المبادلات الخارجية، أما تراجع قيمة التجارة الخارجية لسنة 2015 و2020 ماردا إلى التباطؤ الاقتصادي العالمي وتحولات الأسعار في الأسواق العالمية متأثرة بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية العالمية لأسعار النفط وكذا الأزمة الصحية كوفيد 19.

-المجموعة الثالثة وتتكون من الدول ذات النمو الضعيف وهي ميانمار وجمهورية لاو وبروناي التي لا يتجاوز مجموع تجارتهما 60 مليار دولار أي اقل من 2 %من مجموع حجم التجارة الخارجية لتكتل الأسيان.

3.2. تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI):الذي يعد من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية ، وعاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها، وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهو ما جعله ذا أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصاداتها من محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية فيها، على أن يظل ذلك مقرونا بجملة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول و الجدول التالي يوضح (فاطمة و سعيد كرومي ، 2012، صفحة 122).

جدول رقم (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رابطة الأسيان حسب كل دولة للفترة **2012-2021**

Host Country	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021[1]
Brunei Darussalam	864.8	725.5	568.2	171.3	-150.4	460.1	517.3	374.6	577.4	204.8
Cambodia	1,557.1	1,274.9	1,726.5	1,701.0	2,475.9	2,788.1	3,212.6	3,663.0	3,624.6	3,483.5
Indonesia	19,137.9	18,443.8	21,810.4	16,642.1	3,920.7	20,579.2	20,563.5	23,883.3	18,591.0	20,081.2
Lao PDR	294.4	426.7	913.2	1,079.2	1,075.7	1,695.4	1,358.0	755.5	967.7	1,071.9
Malaysia	9,400.0	12,107.1	10,875.3	10,180.0	11,290.3	9,295.8	7,611.3	7,859.7	3,185.3	11,593.9
Myanmar	1,354.2	2,620.9	946.2	2,824.5	2,989.5	4,002.4	1,609.8	1,729.9	2,205.6	1,005.0
Philippines	2,797.0	3,859.8	5,814.6	5,639.2	8,279.5	10,256.4	9,948.6	8,671.4	6,822.1	12,412.6
Singapore	60,101.9	56,670.9	73,284.5	59,702.3	67,504.6	82,496.0	73,917.6	106,319.8	75,466.2	99,061.5
Thailand	12,899.0	15,936.0	4,975.5	8,927.7	3,486.3	8,285.2	13,751.8	5,518.7	-4,951.0	14,640.9
Viet Nam	8,368.0	8,900.0	9,200.1	11,800.0	12,600.0	14,100.0	15,500.0	16,120.0	15,800.0	15,660.0
ASEAN	116,774.3	120,965.5	130,114.5	118,667.2	113,472.0	153,958.6	147,990.4	174,895.9	122,288.9	179,215.3

Source: ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p139

من خلال الجدول، نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يتدفق إلى أغلب دول الآسيان بشكل متزايد من سنة إلى آخرة، حيث نجد في عام 2021، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الآسيان انتعاشا بنسبة زيادة قدرها 64٪ خلال العشر سنوات الأخيرة لتصل إلى 179.21مليار دولار أمريكي وكانت سنغافورة أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد طوال هذه الفترة ب 99.06مليار دولار أمريكي بعد أن كان عام 2012 حوالي 60.10 مليار دولار ثم إندونيسيا بـ 20 مليار دولار والفلبين الذي تضاعف حجم استثماراتها الأجنبية المباشر بحوالي 6 مرات وأصبح 12.4 بعدما كان 2.7 مليار دولار ر ثم ماليزيا ولفيتنام التي تضاعف حجم استثمارها المتدفق إلى حدود 15مليارا بعد ما كان 8.3 مليارات وهو نفس ما حدث مع دولتي كمبوديا وجمهورية لاو وباستثناء دار السلام التي انخفض فيه حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة أم دولة إندونيسيا والفلبين وماليزيا وتايلند فقد كانت نسبة زيادة الاستثمارات المتدفقة محدودة من خلال هذا العرض نستنتج وجود تباينا كبيرا في تدفقات FDI إلى دول رابطة، بينما بعض الدول تعتبر وجهات استثمار مثيرة مثل وسنغافورة وإندونيسيا، ولفيتنام والفلبين، في

حين تعاني بعض الدول من تقلبات وانخفاضات مثل تايلاند وميانمار وحتى ماليزيا. وعلى العموم تمكنت دول الأسيان من تحقيق نتائج جيدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتوفر العديد من العوامل الجاذبة له التي يمكن ذكر أهمها كمايلي:

1.3.2. تطور مستوى البنية التحتية: إن السياسية المنتهجة من طرف العديد من الدول رابطة قد أدت إلى تطوير البنى التحتية وجعلتها من أهم العوامل التي تدعم عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تعتبر الموانئ الرئيسية مثل ميناء سنغافورة وميناء كوالالمبور وميناء جاكرتا، من أكبر الموانئ البحرية في العالم حيث نجد أن ميناء سنغافورة لوحده له قدرة استيعاب 33.7 مليون حاوية سنة 2018 ويتيح نقل البضائع إلى 600 ميناء عبر العالم موزعة غبر 123 دولة وهو ما جعلها تحتل مرتبة متقدمة عالميا من حيث جودة البنية التحتية البحرية في العالم، والفلبين وإندونيسيا من ضمن الخمس دول في العالم التي لها أكبر عمالة في النقل البحري حيث تعتبر شبكة نقل البحري دول المنطقة مجتمعة الأكبر في العالم وتعتبر أكبر منطقة نشاطا وعبورا في العالم فنجد أن من بين 20 ميناء في العالم 15 منها توجد ضمن إقليم منطقة الأسيان.

أما شبكة الطرقات فطولها يزيد على 24 مليون كيلومتر حيث هناك زيادة في إجمالي الطرق البرية المعبدة من 1.4 مليون كلمفي عام 2010إلى أكثر من 2.5 مليون كلمفي عام 2021، أي ما يعادل نمو سنويا بنسبة 5.6 % تختلف حصة وجودة الطرق من بلد لآخر حيث نجد بعض الدول، مثل ماليزيا وتايلاند ولفيتنام، تتمتع شبكة الطرق مهمة كبيرة كما أنها تتزايد طول مسافاتها من سنة إلى أخرى أنها تضاعفت بحلول 2021 حيث سجل أسرع نموا في هذه الفترة لتايلاند بمتوسط نمو سنوي قدره 12.7 % ويلي ذلك فيتنام بمتوسط نمو سنوي 7.6 % وماليزيا 7.8 % وهناك دول أخرى في المنطقة، تعاني من شبكة طرق ضعيفة وغير مطورة بشكل كاف مثل دار السلام وكمبوديا وجمهورية لاو، والتي سجلت متوسط النمو السنوي بحوالي 2.8 % و 4.3 % أما بالنسبة لدول سنغافورة وإندونيسيا والفلبين برغم التزايد الضعيف في طول المسافة والمقدر بنسبة 1.2 % و0.4 % و0.9 % على التوالي لكنها في المقابل تتمتع بمستوى جودة عال، مع وجود نظام جيد للصيانة، أما فيما يخص شبكة سكك حديدية لدول الأسيان مجتمعة تعادل 231.592 كيلومتر الحصة الأكبر منهم كانت لدول الأكبر مساحة إندونيسيا تليها تايلند حيث نلاحظ تزايدا في طول شبكتهما من سنة إلى آخرة حيث تعتمد عليها الحكومات والشركات الخاصة في نقل الركاب والبضائع. وتتميزالشبكة في هذه الدول بالحديثة والمتطورة وتعمل بكفاءة عالية أما باقي البلدان نجدها تتطور بشكل محدود وضعيف جدا.(Rapport, 2020, p. 55)

2.3.2. توفير الحوافز الضريبية واعفاءات جمركية:وقد نفذت دول الآسيان العديد من الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يمكن تقديم بعضها على النحو التالي:

-الإعفاءات من الرسوم الجمركية: يمكن للشركات أن تمتع بإعفاءات من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية، مما يقلل تكاليفها ويحسن قدرتها التنافسية.

-حوافز استئجار الأراضي: تقدم بعض دول الاسيان، مثل فيتنام، حوافز لتأجير الأراضي للمشاريع الاستثمارية، مما يسمح للشركات بالحصول على الأراضي بأسعار مخفضة.

-حوافز في مناطق استثمارية مخصصة: تتوفر تخفيضات ضريبية محلية وإعفاءات من الرسوم الجمركية في دول الأسيان من خلال مناطق مخصصة للاستثمار الأجنبي، ومناطق تجارة حرة، ومناطق اقتصادية حرة. وقد تم تصميم هذه المناطق لتوفير بيئة أعمال مواتية ومجموعة من الحوافز للمستثمرين.

-الإعفاءات الضريبية للشركات:، تعفى الشركات المنشأة حديثا من ضريبة الشركات على نسبة معينة من أرباحها. وعلى سبيل المثال، في ماليزيا، يتم إعفاء الشركات من ضريبة الشركات على 75% من أول 100 ألف دولار أمريكي و50% من أول 100 ألف دولار أمريكي من الأرباح، كما شمل التخفيض على ضريبة دخل الشركات ففي تايلاند على سبيل المثالتم تخفيضها من 23% في عام 2012 إلى 20% في عام 2013.

-حوافز ضريبية خاصة بالصناعة: هي حوافز ضريبية لصناعات معينة لجذب الاستثمارات الأجنبية. حيث تقدم سنغافورة حوافز ضريبية لصناعات مثل الخدمات المالية، والبنوك، وإدارة الصناديق، والسياحة، والشحن البحري، والتجارة العالمية(Martin Wermelinger, 2018, p. 11).

3.3.2. انخفاض التكاليف الابتدائية وتوفر المعلومات: قامت دول الأسيان بتبسيط عملية الحصول على التصاريح والتراخيص للمستثمرين الأجانب يمكن أن يساعد ذلك في تقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بالاستثمار في المنطقة ولقياس عدد المراحل المطلوبة لتأسيس تجاري حيث إن تكلفة بدء المشروع والتي تقدر أقل من 5 % في أغلب دول الأسيان ما عدي كمبوديا 53 % والفلبين 23 % وبروناي 13 % وهذا مؤشر على أن أغلب دول الآسيان بيئة جيدة لجذب الاستثمارات الأجنبية. أما فيما يخص توفير المعلومات للمستثمرين فقد قامت أمانة الأسيان بإنشاء منصات الرقمية(ASEAN stats. وInvest ASEAN) لتقديم المعلومات للمستثمرين فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية والقانونية المطبقة على عمليات الاستثمار في كل دولة وهذا ما ساهم

في نجاح السياسة الترويجية للاستثمار وبدا أخطار عملية الاستثمار في المنطقة. (Report, 2021-2022, p. 56)

4.3.2. توفر يد عاملة مؤهلة ومنخفضة التكلفة: تستفيد دول الأسيان من كوادر مؤهلة نتيجة تنفيذها لسياسات تعليمية متقدمة، تشمل تحسين المناهج واستخدام التكنولوجيا في التعليم، وتدريب وتطوير المعلمين، وزيادة الوصول إلى التعليم. هذا المؤشر التعليمي يعكس مقدار المعرفة والمهارات المتاحة للأفراد ويسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(Gentile, 2009, p. 39)

شكل رقم (1): نسبة القراءة والكتابة للبالغين في منطقة الأسيان سنوات 2010-2015-2021

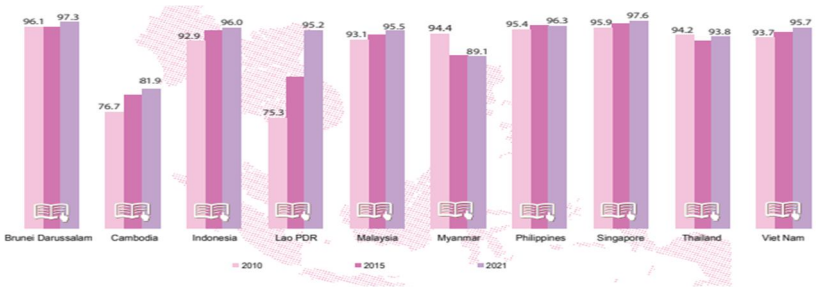

Source: ASEAN Secretariat KEY FIGURES 2022.p12

استنادا إلى الشكل المقدم أعلاه وتحليل معدلات القراءة والكتابة للبالغين في منطقة رابطة الأسيان خلال عام 2010، يلاحظ أن دار السلام سجلت أعلى نسبة بلغت 96.1 %، وتليها سنغافورة بنسبة 95.9 %. كما شهدت بلدان أخرى معدلات مرتفعة من الكبار الذين يجيدون القراءة والكتابة، بما في ذلك الفلبين (95.4 %)، وميانمار (94.4 %)، وتايلند (94.2 %)، وفيتنام (93.7 %)، وماليزيا (93.1 %)، وإندونيسيا (92.9 %).

والجدير بالذكر أن المعدلات في جمهورية لاو وكمبوديا كانت أقل بكثير من بقية الدول واقتربت من نسبة 76 % في نفس العام. إلا أن معدلات التحسن في مجال التعليم كانت محدودة لدى هذه الدول. تطرأ التغييرات الملحوظة في هذا السياق على نتائج الفلبين، وفيتنام، وإندونيسيا، وسنغافورة. تجدر الإشارة إلى أن نسبة الالتحاق بالمدارس تجاوزت 95 % في جميع الدول في عام 2020، وهو معدل يفوق المتوسط العالمي المقدر بنسبة 89 %. باستثناء كمبوديا التي سجلت تحسنا ملحوظا بنسبة 5.2 نقطة وبروناي بنسبة 19 نقطة، شهدت بقية الدول في المنطقة تقدما مستداما في مستوى التعليم. نظرالتركيزها على تطوير برامج تعليمية شاملة تهدف إلى تطوير مهارات وقدرات الطلاب وتمكينهم من مواكبة التقدم في جميع المجالات، بما في ذلك التطورات التكنولوجية والابتكار.

3. المكاسب التنموية المحققةمن طرف دول رابطة الأسيان:

1.3.الناتج المحلي الإجمالي متطور ومتنوع: يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا حاسما لقياس النشاط الاقتصادي وأداء الاقتصاد، ويستخدم لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وتقييم الأوضاع الاقتصادية للدول والمناطق.

1.1.3. تطور الناتج المحلي الإجمالي: الجدول الموالي يبرز تطور الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة.

جدول رقم (3): تطور الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الأسيان خلال الفترة 2012-2021

Country	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Brunei Darussalam	19,049.6	18,100.5	17,102.6	12,789.9	11,411.4	12,136.0	13,556.0	13,511.0	12,003.2	13,924.7
Cambodia	14,010.9	15,442.9	16,763.6	18,091.1	19,426.6	22,251.8	24,609.2	27,103.7	25,960.2	27,164.7
Indonesia	915,533.8	904,691.9	889,384.6	854,953.1	930,536.7	1,014,090.4	1,040,051.4	1,121,139.1	1,059,146.1	1,185,776.8
Lao PDR	10,192.5	11,955.3	13,274.1	14,420.1	15,893.3	16,952.8	18,095.7	18,672.7	19,037.4	19,635.0
Malaysia	314,895.1	322,159.3	337,455.7	298,716.0	298,970.8	321,384.1	358,356.4	364,515.2	337,619.0	372,770.3
Myanmar	60,281.7	61,862.6	66,331.1	59,795.3	64,632.3	67,268.3	76,330.5	66,499.8	70,174.1	72,862.6
Philippines	262,284.0	280,771.9	297,831.8	306,465.0	318,643.5	328,831.2	344,886.5	376,792.7	361,519.2	393,612.2
Singapore	295,083.8	307,578.0	314,849.5	309,083.3	319,179.0	343,417.2	376,663.0	376,632.3	345,220.9	394,578.6
Thailand	397,764.0	420,616.2	407,303.5	401,269.4	413,324.0	456,354.3	506,614.4	544,039.0	499,581.2	505,890.1
Viet Nam	155,820.0	171,219.3	186,223.6	193,928.4	205,521.4	224,042.9	241,156.6	261,779.2	271,798.9	361,962.1
ASEAN[1]	2,404,020.4	2,514,397.7	2,546,520.3	2,469,511.6	2,597,539.0	2,806,728.8	3,000,319.9	3,170,684.7	3,002,060.2	3,348,177.0

Source: ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p39

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تتطور الناتج المحلي الإجمالي لتكتل الأسيان من سنة 2012 بـ 2404مليار دولار إلى 3348 مليار دولار سنة 2021 أي بمعدل زيادة 28 % حيث نجد قيمة الناتج المحلي الإجمالي تضاعفت من سنة 2012 إلى سنة2021 بالنسبة لكل من كمبوديا وفيتنام وهي نفس الدول التي تضاعف حجم تجارتها الخارجية أما بالنسبة لدول ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا وتايلند والفلبين فقد كان زيادة ناتج محلي الإجمالي في حدود 50 % من سنة 2012 إلى غاية 2021 وهي الدول ذات النمو المعتدل في حجم تجارتها الخارجية والجاذبة لأكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أم دولتا بروناي وجمهورية لاو فلم يكن لهم أي تطور ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي كون اقتصادهما ضعيف وغير متنوع.

2.1.3. التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي: يمكن تبيان التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل رقم (2)؛ حيث نلاحظ أن توزيع الهيكل الإقطاعي للناتج المحلي لدول الأسيان متنوع بنسب متباينة بالنسبة لحصة كل قطاع ضمن الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أغلب الدول تعتمد علي قطاع الصناعة بنسب متقاربة محصورة بين 22% و 33% أما قطاع الخدمات فهناك اختلف في نسب المساهمة إذ تم تقسيمهم إلى ثلاثة مجموعات المجموعة الأولى تعتمد على قطاع الخدمات بنسبة تجاوزت 40% كما يحدث مع فيتنام وميانمار وإندونيسيا والمجموعة الثانية تعتمد بنسبة أكبر تجاوزت 55% مثل سنغافورة وماليزيا والمجموعة الثالثة نسبة

مساهمة القطاع الصناعة فيها 33% مثل كمبوديا وبروناي أما مساهمة قطاع الزراعة فهي ذات نسبة كبيرة في دولة بروناي ولا وجود لها في سنغافورة كما نجدها في حدود 17 % وأقل بنسبة للدول المتطورة وتتجاوز 22 % بالنسبة للدول الأقل تتطورا.

شكل رقم (2): التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي 2010-2015-2021

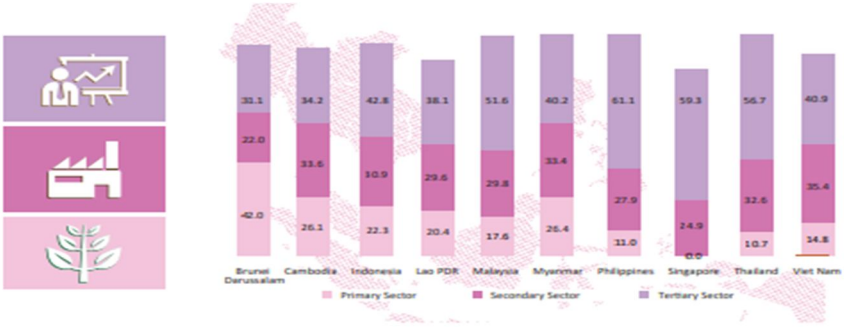

Source: ASEAN Secretariat KEY FIGURES 2022.p35

2.3. تخفيض معدلات البطالة: معدل البطالة هو مقياس يستخدم لقياس نسبة الأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل ولديهم القدرة على العمل.

شكل رقم (3): معدل البطالة في منطقة الأسيان سنوات 2010-2015-2021

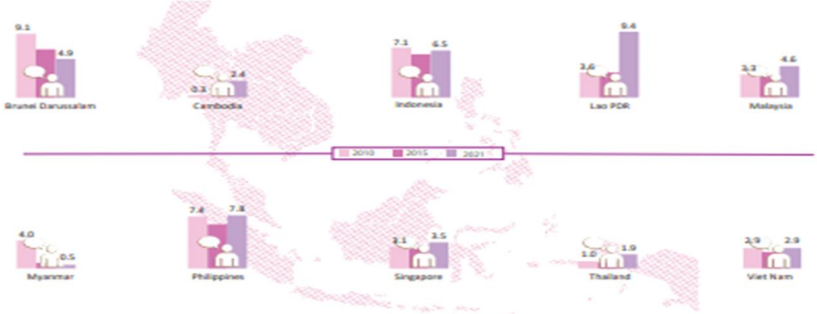

Source: ASEAN Secretariat KEY FIGURES 2022.p21

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل بطالة في ماليزيا 4.6٪ عام 2021بزيادة من 2.9 % عام 2010 بينما بلغت تيلاند معدل بطالة 1.9 % بزيادة من 1.0 % عام 2010 كما شهدت الفلبين وسنغافورة زيادة من. 7.4 و2.1 % في 2010 إلى 7.8 % و3.5٪ في 2021 على التوالي. تظهر البيانات المتاحة أن معدل البطالة في جمهورية لاو 9.4٪ في عام 2021، وهو تقريبا ضعف المعدل العالمي المقدر ب 5 % بينما سجلت كمبوديا معدل بطالة عند 2.4 % في2021، بعد ما كانت 0.2 % في عام 2010. من ناحية أخرى، دار السلام ارتفع معدل البطالة لديهم من 3.6 % في عام 2010 إلى 9.4 % في عام 2021، بينما سجلت ميانمار أدنى معدل أقل من 0.5 % في عام 2021، انخفاضا

بعد ما كان 4.0 % في 2010 حيث تؤكد هذه الأرقام على مدى نجاعة السياسات الاقتصادية المتعلقة بسوق العمل، لا سيما بالنسبة للدول التي تتمتع باقتصاديات متنوعة، والجاذبة للاستثمار الأجنبية المباشرة في قطاعات واعدة تمتص البطالة، وذلك على الرغم من فترة الركود والتضخم التي يمر بها الاقتصاد العالمي. وذلك ما برز في تحقيق أغلب الدول الأسيان إلى معدلات بطالة أقل من معدل البطالة العالمي المقدر ب 5 %.

3.4.تخفيض معدل التضخم: معدل التضخم هو مقياس اقتصادي يستخدم لقياس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات في فترة زمنية محددة، ويعبر عادة عنه بالنسبة المئوية. (بوعلام و سفير ، 2019، صفحة 696)، أما بالنسبة لدول رابطة الأسيان فالجدول الموالي يبين تطور معدل التضخم خلال الفترة 2012-2021.

جدول رقم (04): تطورمعدل التضخم في منطقة الأسيان خلال الفترة 2010-2021

Country	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Brunei Darussalam	0.4	0.2	-0.2	-1.0	-1.6	-0.1	0.0	0.3	2.0	2.2
Cambodia	2.5	4.6	2.4	2.8	3.9	2.3	1.6	3.1	2.9	3.7
Indonesia	4.3	8.4	2.7	3.4	3.0	3.6	3.1	2.7	1.7	1.9
Lao PDR	4.7	6.6	2.4	0.9	2.5	0.1	1.5	6.3	3.2	5.3
Malaysia	1.2	3.2	2.7	2.7	1.8	3.4	0.2	1.0	-1.4	3.2
Myanmar	6.0	4.4	-0.1	10.3	6.6	4.0	6.8	9.5	2.0	7.3
Philippines	3.0	4.1	2.7	1.5	2.6	3.3	6.6	2.4	3.3	3.1
Singapore	4.3	1.5	-0.1	-0.6	0.2	0.3	0.5	0.8	0.0	4.0
Thailand	3.6	1.7	0.6	-0.9	1.1	0.8	0.4	0.9	-0.3	2.2
Viet Nam	6.8	6.0	1.8	0.6	4.7	2.8	2.7	5.2	0.2	1.8

Source: ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p46

من خلال ملاحظة أرقام الجدول أعلاه نجد أن نسب التضخم متباينة بين بلدان التكتل وتتفاوت في الحالة التي عليها على مدار السنوات، حيث تتباين بين القيم الإيجابية والسالبة وكان أعلى معدلات التضخم تبرز دولة الفيتنام عام 2012 بمعدل 6.8 ميانمار عام 2015 بمعدل 10.8 ودولة إندونيسيا عام 2013 بمعدل 8.4 كأكثر الدول تضخما في سنوات الدراسة، أما أقل معدلات التضخم نجد سنغافورة وتايلاند ماليزيا بمعدلات تضخم مقبولة بشكل عام خلال فترة الدراسة وتعكس هذه القيم استقرارا اقتصاديا وجهود هذه الدول في الحفاظ على الأسعار في مستويات مقبولة فحين نجد دولة الفيتنام الوحيدة التي تناقص فيها معدل التضخم بشكل كبير من 6.8 عام 2012 إلى 0.2 عام 2020 كما نرصد تراجعا عاما في معدل التضخم في معظم الدول خلال السنوات الأخيرة. إذ نجد أن معدلات التضخم قد تأثرت بجائحة COVID- 19، وما صاحبها من إجراءات للغلق وتوقف شبه كلي للسلاسل الإمداد والتوريد، لكن درجات التأثير تعد متفاوتة من دولة إلى أخرى تباعا للقدرات الاقتصادية لكل دولة.

إن تقلبات معدلات التضخم يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار والثقة في الاقتصادي، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات والنمو الاقتصادي ويمكن أن يؤثر ارتفاع التضخم بشكل أكبر على الفقراء والطبقات الاجتماعية الأقل حظا، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة وبالتالي يؤثر على معدلات الفقر في المنطقة.

4.3. تحسين الخدمات الصحية: هو عملية التطوير والتحسين المستمر في نظام الرعاية الصحية بهدف تعزيز جودة الخدمات وتوفير رعاية أفضل للأفراد والمجتمعات. يتضمن ذلك تطوير مرافق الرعاية الصحية، وتحسين التكنولوجيا الطبية والتشخيصية، وتطوير البرامج التعليمية للمهنيين الصحيين، وتوفير إجراءات وبروتوكولات علاجية أكثر فعالية، وزيادة الوصول إلى الخدمات الصحية للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع. ومن أبرز المؤشرات الدالة على تحسن الخدمة الصحة في دول رابطة الأسيان ارتفاع متوسط العمر في المنطقة والشكل التالي يبين ذلك.

شكل رقم (04): متوسط العمر في منطقة الأسيان للسنوات 2010-2015-2021

Source: ASEAN Secretariat KEY FIGURES 2022.p10

استنادا إلى الشكل أعلاه،يلاحظ أن متوسط عمر السكان في دول رابطة الأسيان يبلغ 72.4 سنة وهذا المعدل يتجاوز بقليل المتوسطالعالمي الم ٍ قدر بنحو 72 سنة،يلاحظ أيضا أن معظم دول رابطة الأسيان تسجل متوسطات عمر أعلى من هذا الرقم، باستثناء جمهورية لاو وميانمارعلى الرغم من وجود اختلاف واضح في متوسطات العمر في عام 2010 بين معظم الدول، إذ كان هناك فارقا كبيرا بين سنغافورة التي سجلت 81.7 سنة وكمبوديا بنسبة 64.2 سنة، إلا أن هذا الفارق تناقص إلى 14.6 سنة في عام 2015، وثم إلى 10.8 سنوات في عام 2021. على الجانب الآخر كان معدل العمر لدى دول مثل الفلبين وفيتنام وإندونيسيا وتايلند محصورا بين 69 و72 سنة من خلال التحليل السابق يظهر أن دول التكتل رابطة الأسيان الأكثر تطورا وتنوعا قد استطاعت تحسين مستوي جودة الحياة وبالتالي توفير الخدمات الصحية بشكل سهل وبأسعار معقولة مما تؤدي إلى زيادة مشاركة القوى العاملة، حيث يمكن للأفراد الذين يعيشون لفترة

أطولالعمل لمدة أطول، مما يزيد من إنتاجية الاقتصاد. كما أن الحكومات قد تواجه تكاليف اجتماعية أقل فيما يتعلق بالرعاية الصحية والضمان الاجتماعي للمسنين، مما يتيح تحويل المزيد من الموارد إلى استثمارات أخرى تعزز التنمية الاقتصادية.

5.3. تحسن مؤشر التنمية البشرية: مؤشر التنمية البشرية هو مقياس يستخدم لتقييم مستوى التنمية وجودة الحياة في دولة معينة. يعتمد هذا المؤشر على عدة عوامل رئيسية تشمل متوسط أعمار السكان، ومستوى التعليم، والدخل الوطني الإجمالي للفرد. يهدف إلى قياس تحسن مستوى العيش ورفاهية السكان في دولة أو منطقة ، يعتبر مؤشرا شاملا للتقييم الاجتماعي والاقتصادي للدولة، حيث يساهم في تقدير مدى تحقيق التنمية الشاملة(قويدر و شامي ، 2021، صفحة 538).

شكلرقم (05): مؤشرالتنمية البشرية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا للأعوام 2000 و2010 و2021

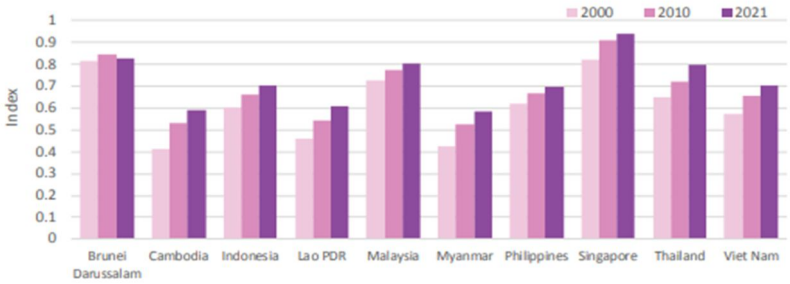

Source:ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p259

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التنمية البشرية في دول الأسيان في تطور من سنة إلى آخرة في كل دول الأسيان باستثناء بروناي الذي كان مرتفعا بدءا من عام 2012 بقيمة 0.860 وانخفض ببطء إلى 0.829 في عام 2021. يشير ذلك إلى تراجع طفيف في مستوى التنمية البشرية خلال هذه الفترة. أما باقي الدول مثل كمبوديا فقد زاد بشكل ملحوظ من 0.546 في عام 2012 إلى 0.593 في عام 2021. تشير هذه الزيادة إلى تحسين ملموس في مستوى التنمية البشرية أما إندونيسيا زاد بشكل مستمر من 0.677 في عام 2012 إلى 0.705 في عام 2021. وزيادة ملحوظة في الاو من 0.563 في عام 2012 إلى 0.607 في عام 2021. بالمقابل فقد شهد المؤشر زيادة بطيئة في ماليزيا من 0.779 في عام 2012 إلى 0.803 في عام 2021. كما زاد من 0.540 في عام 2012 إلى 0.585 في عام 2021. في مينا مار وبالتالي فإنها لا تزال تواجه تحديات تنموية كبيرة.

في حين حقق المؤشر زيادة مقبولة في كل من تايلند ولفيتنام والفلبين على النحو التالي تايلند من 0.733 في عام 2012 إلى 0.800 في عام 2021. الفيتنام من 0.668 في عام 2012 إلى 0.703 في عام 2021، والفلبين من 6710. في عام 2012 إلى 0.699 في عام 2021. تشير هذه الزيادة إلى تحسن

في مستوى التعليم والصحة على الترتيب في هذه الدول أما الدولة الوحيدة التي كان تأثيرها مرتفع بالفعل وظل ثابتا عند قيمة عالية تتراوح بين 0.920 و0.939 فهي سنغافورة تحتل مرتبة متقدمة في التنمية البشرية.

4.الخاتمة:

لقد أظهرت الدراسة بوضوح كيف يمكن للتكامل الاقتصادي أن يشكل دعما حقيقيا لتحقيق التنويع الاقتصادي في دول رابطة الأسيان، مما يعني تقليل التبعية على مصادر اقتصادية واحدة وزيادة فرص النمو والازدهار. ومن خلال تحليل الأدوات وآليات التنويع المعتمدة من قبل دول الآسيان كما لا يمكن إغفال المكاسب التنموية التي تم جنيها في سبيل تحسين مستوى معيشة السكان والمجتمعات. وإجمالا يمكن اختصار أبرز النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- الدول التي نجحت في تنفيذ اليات التنويع الاقتصادي حققت مكاسب تنموية جيدة، مثل دعم القطاعات الواعدة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحرير التجارة. بينما أظهرت الدول التي لم تحسن تنفذ هذه الإجراءات بفعالية تراجعت في جني المكاسب التنموية؛

- رفع المبادلات التجارية ضروري لرابطة الأسيان لتعزيز استقرار اقتصاداتها وتأتي اتفاقيات التجارة الإقليمية كأهم الأدوات لتنويع الصادرات والواردات حيث استفادت الدول الخمسة المؤسسة ماليزيا، سنغافورة، تايلند، الفلبين وإندونيسيا من التجارة الدولية عكس الدول الضعيفة التي تحتاج تحسين تنفيذ هذه الاتفاقيات التجارية حتى تؤدي إلى تحقيق نتائج تنموية جيدة تنعكس إيجابا على التنويع الاقتصادي؛

- تشير الدراسة الى زيادة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة التفاني والالتزام القوي من قبل دول رابطة الأسيان في توفير عوامل الاستقطاب، كما تبين تجارب دول مثل ماليزيا وتايلند وسنغافورة وإندونيسيا كيف ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنويع مداخيل تلك البلدان فضلا على نقل تكنولوجيا تغذي القطاعات الاقتصادية بما يسهل عملية تطويرها؛

-سجلت دول رابطة الأسيان تحسنا كبيرا في معظم مؤشرات التنمية، حيث تطورا الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت معدلات البطالة،وارتفع متوسط أعمار السكان إلى جانب تحسن في معدل التنمية البشرية ومع ذلك كانت معدلات التضخم تتباين بين الدول المختلفة.

وتوصي الدراسة بما يلي:

- يجب على الدول المنضمين حديثا إلى رابطة الأسيان العمل على التنفيذ الجيد لقرارات الاتفاقيات التجارة الإقليمية ذلك سيسهم في تنويع الصادرات؛

- ينبغي على الدول الأعضاء توسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي وزيادة عمق التكامل الاقتصادي من خلال الانضمام إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية خارج المنطقة؛

- ينبغي على الدول الأسيان مراقبة التضخم وتنفيذ تدابير اقتصاديةملاءمة للتعامل معه. بحذر وتطبيق استراتيجيات تعمل على استقرار الأسعار وتقليل التأثيرات السلبية على التكاليف المعيشية والفئات الاجتماعية الضعيفة؛

- دول رابطة الأسيان يجب أن تعزز استدامة التنمية الاقتصادية بواسطة تنفيذ سياسات تحافظ على الموارد الطبيعية وتتعامل بحذر مع التحديات البيئية والاقتصادية؛

- تشجيع دول رابطة الأسيان على مشاركة تجاربها الناجحة في استخدام الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية لتعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي في المنطقة.

5. قائمة المراجـع :

Gentile, E. (2009). Skilled Labor Mobility. Asian Development Bank, Philippines: Economic Research and Regional Cooperation Department,.

Martin Wermelinger. (2018). TOWARDS SMARTER USE OF TAX. nvestment Policy Review of Southeast Asia 20183rd meeting of the Southeast Asia Regional Policy Network, 11.

Rapport. (2020). Framework for Improving ASEAN. The ASEAN Secretariat is based in Jakarta, Indonesia.: Framework for Improving ASEAN Infrastructure Productivity.

Report, A. I. (2021-2022). – Investing in Industry 4.0 ASEAN Secretariat,. Jakarta:

صاري، إ& .،بوضياف مختار .(2019) .سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية و لتخيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية .مجلة الاقتصاد المجلد398,

عبد الوهاب الرميدي وعلي خالفي، رابطة جنوب شرق اسيا الاسيان نموذج الدول النامية للإقليميةالمنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،(2009).ص 81

عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي وافاقه المستقبلية بعد احداث 11سبتمبر ،2001مجموعة النيل العربية ، (2003) ،مصر، ص 85

فاطمة, ا& .،سعيد كرومي .(2012) . الاستثمار الاجنبي المباشر بين عوامل الجذب و عوامل الطرد . مجلة الاستراتيجية و التنمية .122 ,

قويدر, ك& .،شامي , ر .(2021) .مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر الواقع و الافاق لسنة 2021 .مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد .554 ,

مولاي بوعلام، و محمد سفير . (2019). التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية. مجلة العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، 696.